بوكمال ينتصر للمثقفين وللحرية

أبعاد

سعيد الحمد

الآن فقط تزول دهشة المثقفين والديمقراطيين الذين فوجئوا ذات مساء قريب بحضور الرجل «جهاد بوكمال» بصفته وزيراً للإعلان للندوة التي نظمها المنبر التقدمي الديمقراطي تضامناً مع الباحث الأكاديمي نادر كاظم ضد قرار منع إجازة طبع كتابه الأخير.. فالقرار الأخير الذي أصدره بوكمال بإجازه طبع الكتاب وإجازة بعض الكتب التي تحفظت ادارة المطبوعات على اجازتها قبل توليه الوزارة يثبت أن حضور الوزير للندوة لم يكن مجاملة ولم يكن حركة استباقية لاحتواء الموقف المضاد لقرار المنع بقدر ما كان حضوره رسالة صادقة تعبّر الى حدٍ كبير عن موقفه من حرية الرأي والتعبير وحرية الكلمة.

لا نكتب هنا بغية المدح والتقريض فلم نكن يوماً من محترفي حرق المباخر أو التطبيل والتزمير.. ولكننا نكتب من واقع تجربة طويلة من سنوات لا تُعد عانت وقاست من منع الكتب ومصادرتها وملاحقتها وهي تجربة يعرفها وقاسى منها مثقفو جيلنا ويعرفون بل ويقدرون ويثمنون عالياً قرار وزير الاعلام «بوكمال» بإجازة الممنوع منها بما يشير وبما يُعطي دلالة أخرى أننا نتجاوز مع الوزير ذهنية المنع والمصادرة وهي ذهنية مكلفة ومؤلمة ومريرة ما زلنا نحن أبناء ذلك الجيل الذي عايش ذهنية المنع يستشعر طعم مرارتها في فمه ويتحَسس آثارها في روحة الثقافية.

ومن هذا المنطلق نكتب تأييداً ودعماً لحرية الكلمة التي هي جوهر حريتنا جميعاً وحرية المثقفين والديمقراطيين في بلادنا الذين يؤمنون بالحوار والذين يريدون ويتطلعون لتأسيس مناخ حواري وحضاري لن يتحقق اطلاقاً ما لم تطلق الكلمة وحرية الكلمة من قيود ومن سلاسل من لا زال أسير ذهنية القمع والمنع التي توافق الشعب مع قيادته على تجاوزها غداة التصويت التاريخي العظيم على مشروع الميثاق الذي نقل البحرين نقلة غير مسبوقة في تاريخ الحريات وفي مقدمتها حرية التعبير وحرية الكلمة.

ولعل هذا ما استشعره الوزير بوكمال كواحد من أبناء الشعب الذي خرج الى المشهد العام كنائب منتخب جاء من وسط الجمهور المتطلع الى حرية التعبير باعتبارها الوسيلة الحضارية لادارة المرحلة على خلفية الرأي والرأي الآخر.. ولعل قرار الوزير يأتي تعبيراً وتجسيداً لما كان يستشعر به ويستشعر معه حاجة الجمهور عموماً وحاجة المثقف البحريني للتعبير والنشر في بلاده لننهي مرحلة الطبع والنشر خارج البلاد عن مسائل وعن قضايا البلاد.

نحن المثقفين والكتاب الديمقراطيين وأيضاً السياسيين والقوى المدنية والأهلية المختلفة نحتاج جميعاً للوقوف مع قرار الوزير بوكمال ودعمه وتأييده بموضوعية قوية وغير متلعثمة في تأييدها لأننا بهذا القرار وبدعمه سنرسي معاً تقليداً وعرفاً اعلامياً جديداً غير مسبوق نتجاوز معه الذهنية السيئة بأسلوبها الأسوأ الذي لا يملك سوى المنع «منع الكتب» وهو أسلوب أساء الى النظام وأساء الى الفكر وأساء الى المناخ الثقافي والفكري والسياسي العام وأساء الى العقل والى السمعة البحرينية.

كما أنه أسلوب خلق «أبطالاً من ورق» فقد كانوا يحصلون على دعاية مجانية عظيمة تروّج لهم ولكتبهم كما ولم تروج لها دور النشر بمعنى أن المنع أسلوب ينقلب على صاحب قرار المنع ويفيد الى أبعد الحدود الكتاب الممنوع وصاحبه ولنا في ذلك تجارب لا تعد ولا تُحصى يكفي أن نذكر كتاب «آيات شيطانية» وما حصل من دعاية ومن رواج فاق الحدود للكتاب والكـاتب بسبب من أسلوب ومن منهجية ذهنية المنع والمصادرة.

قرار وزير الاعلام «بوكمال» يحسب له لا شك في ذلك ولكننا لا نريده قراراً ينتهي بنهاية قيادة الرجل لوزارة الاعلام ولكننا نريده ونتمناه قراراً يؤسس لتقليد ولنقلة ينتهي معها منع اجازة الكتب ومصادرتها الى الأبد.. وهو ما يحتاج كقرار الى وقوف البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي والى دعم المثقفين والسياسيين حتى نجذره ونحفر له عميقاً في تربتنا الوطنية وحتى ندعم «بوكمال» ما دامت توجهاته من أجل حرية التعبير وحرية الكلمة «فنحن في خندق واحد» كما قال ونقول.

هل حان وقت التحاور مع اليهود؟

فسحة للتأمل

د. حسن مدن

المبادرة السعودية التي أعلنت عام 1992، وتكررت الدعوة إليها مؤخرا من المملكة العربية السعودية، إضافة إلى الزيارة التاريخية للملك عبدالله للفاتيكان، وتبادل الهدايا مع البابا بنديكتوس، والتي لم يلق عليها رجال الدين السعوديون!! والاستعداد السعودي لحضور المؤتمر الدولي الذي سترعاه الولايات المتحدة في أنابوليس حول حل المشكلة الفلسطينية – الإسرائيلية، وذلك بعد اعتراف الدول العربية كافة، ولو بشروط مسبقة، بإسرائيل، يفتح الباب واسعا لتساؤل مشروع: هل من الممكن اليوم التحاور مع اليهود؟ وتكمن مشروعية السؤال من المناخ السياسي الانفتاحي الذي يقوده وترعاه المملكة العربية السعودية في عصر جديد، وإن كان المرحوم الملك فهد بن عبدالعزيز قد مهد لهذا المناخ الانفتاحي قبل سنوات. وكما هو معروف أن دولة قطر في توجهاتها السياسية الجديدة القائمة على التمرد السياسي على المنظومة الفكرية العربية الجامدة بشأن التعامل مع «العدو الصهيوني»، والتي أسسها وزير الخارجية الأسبق، ورئيس الوزراء قطر حاليا، قد بدأت سلسلة الحوار الديني على أراضيها، غير عابئة بآراء الآخرين، خاصة رجال الدين، من أمثال يوسف القرضاوي المعارض دائما لأي حوار مع اليهود لأسباب سياسية ودينية. لكن تغير الأحوال التي عصفت بالعالم العربي والتي أثبتت للعالم أن الدول العربية مجتمعة برجالها ومؤسساتها العسكرية وأموالها المليارية، لهي أعجز من العجز ذاته في مواجهة إسرائيل، وزاد الطين بلّة، كما يقولون، الهجوم الإسرائيلي الأخير على سورية، ليقتنع العرب أن لا جدوى من سياسة العداء مع إسرائيل، وأن الحل السلمي هو الممكن والمتوفر حاليا، خاصة بعد صدور بعض الفتاوى الدينية التي تجيز الصلح مع العدو الإسرائيلي بسبب ضعف الدول العربية الحالي!!

لكن لو تركنا كل ما سبق ذكره جانبا، ونظرنا إلى الموضوع من جهة السبب الأساسي والرئيسي لعدم التحاور، فسنجده سببا دينيا في المقام الأول، ولا مجال للتعذر بالاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين، لأن الفلسطينيين أنفسهم تخلوا عن المطالبة بفلسطين لأسباب العجز والتناحر الفلسطيني القائم على الساحة الفلسطينية. ومن ثم لا بد من تحديد إجابة واضحة وقاطعة لهذا السؤال: هل نريد فعلا السلام مع إسرائيل؟ فإذا كانت الإجابة بنعم، كما يفترض من واقع المبادرة السعودية التي تبناها العرب، لا بد من تهيئة الارضية لتوفير فرص النجاح لهذا السلام، ولو بعد حين، وهذا لا يتم بدون البدء في وضع أسس حوار إسلامي وليس عربي، يهودي، لأن المشكلة تكمن في النص الديني المقرر لاعتبار اليهود أشد عداوة للذين آمنوا من المشركين، وبالتالي لا يمكن تجاوز النص الديني بسهولة، مما يحتم وضع تصور لحوار رسمي بين الأنظمة السياسية العربية وإسرائيل أولا، ثم التفكير في كيفية جعل الشعوب العربية تقبّل هذا التطبيع. وقد أثبتت التجربتان المصرية والسورية أن «إخضاع» الشعوب لإرادة الحكومات العربية في القضية الفلسطينية ليست أمرا سهل التحقيق، بسبب ضغط الجماعات الدينية المتغلغلة في المجتمع العربي، والداعية دوما لرفض الاتفاقات العربية – الإسرائيلية. وبالتالي وهل ستضطر الأنظمة العربية لمواجهة هذه الجماعات من الداخل لفرض التطبيع؟ سؤال لا يملك أحد الإجابة عليه سوى رؤساء الدول العربية ذاتهم. لكن حالة اللاسلم واللاحرب القائمة حاليا لن تؤدي إلى نهاية المشكلة، وبالتالي لن ينجح مؤتمر آنا بولس الأمريكي، خاصة بعد أن أعلن رئيس وزراء إسرائيل ضرورة اعتراف الفلسطينيين، ومن ثم العرب فيما بعد، بالدولة اليهودية!!

فورة صحافية في الكويت

لسنوات طويلة اعتاد الكويتيون على خمس جرائد يومية يمكن وصفها، أو أغلبها على الأقل بأنها جرائد قوية من حيث حجم الرأسمال الذي يدعمها وحجم الإعلان الذي تستقطبه.

هذه الجرائد الخمس هي: «الوطن»، «القبس»، «الرأي»، «الأنباء» و«السياسة». وكان متعذرا إصدار صحف جديدة نظرا لأن وزارة الإعلام أغلقت الباب فعليا بوجه منح امتيازات لها، وساد اعتقاد أن قانون المطبوعات يضع قيودا على ذلك.

التعديلات التي أدخلت على قانون المطبوعات رفعت هذه القيود، مما فتح الباب واسعا أمام إصدارات جديدة فاق عددها التوقع، في ما نظر إليه على انه شكل من أشكال توسيع الحريات.

هذا التعديل أطلق ما يشبه الفورة في الصحف الجديدة، بحيث بلغ عدد الصحف في الكويت حتى الأسبوعين الأخيرين إحدى عشرة جريدة.

صديقنا الدكتور غانم النجار أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت وأحد كتاب الرأي في واحدة من هذه الجرائد هي «الجريدة»، يتوقع أن يزيد عدد الصحف الكويتية في العام القادم 2008 عن أربعة عشرة جريدة يومية.

في الإجمال تطرح النخبة الإعلامية والسياسية الكويتية القول التالي: ما الضير في ذلك؟ فليزد عدد الجرائد اليومية حتى لو بدا كبيرا، ففي النهاية فان السوق ستكرس عددا محدودا من هذه الجرائد التي ستتميز بالمهنية الصحافية العالية التي تجعلها قادرة على المنافسة وسط هذا العدد الكبير من الجرائد، فضلا عن فوائد أخرى بينها رفع سقف حرية التعبير، وأيضا رفع أجور العاملين في الصحافة بسبب المنافسة الشديدة على استقطابهم.

سؤال آخر تطرحه ظاهرة الصحف الكويتية الجديدة هو: ما مدى قدرة هذه الصحف على البقاء؟ وهل تحتمل سوق محدودة مثل الكويت كل هذا العدد الآخذ في التزايد من الجرائد، بحيث إن الأسبوعين الماضيين فقط شهدا صدور جريدتين اثنتين، إحداهما «آوان» التي يرأس تحريرها الدكتور محمد الرميحي. المراقبون يقولون إن الفرز قد بدأ، فأصحاب بعض الصحف الجديدة سرعان ما أدركوا أن بحر الصحافة غزير جدا، وان الابحار فيه عملية صعبة، خاصة وان العائد من وراء ذلك ليس سريعا، إذا ما جرى النظر إلى الموضوع بصفته نشاطا استثماريا.

هناك من يرى أن صدور الصحف الجديدة لم يغير من الوصف الذي كان يطلق على الصحف الكويتية على أنها «صحف عائلات»، فغالبية الصحف الجديدة ظلت تحمل الصفة نفسها، فأصحابها أصحاب رؤوس أموال ضخمة، لديهم فائض من الأموال يشجعهم على إصدار صحف خاصة بهم، حتى لو كانت، في مراحلها الأولى على الأقل، مشاريع خاسرة ماليا.

أي أن الغرض من هذه الصحف هو امتلاك أداة إعلامية يمكن أن تشكل نوعا من «العضلة» السياسية التي تسهم في تعزيز نفوذ ومكانة أصحابها.

المقاول السياسي

هل ينبغي أن نخشى أو نرفض المبادرة أيا كان نوع المبادرة طالما أنها تحرك مياها راكدة أو تعالج علاقات متوترة، وتفتيت سحب داكنة بحاجة لمن يطردها فتأتي المبادرة فعلا للخير ولمعالجة أزمة حادة ومستفحلة تصل أحيانا إلى حد إراقة الدماء، فتتطلب في الحال مبادرة نزيهة لحقن دماء المتقاتلين.

المبادرة سواء كانت إنسانية أو اجتماعية وعائلية وشخصية محلية أو إقليمية أو دولية كلها مطلوب وجودها في حياتنا ولا يمكن أن يمارس تلك المبادرة إلا أشخاص يتمتعون بمواصفات من أهمها المصداقية والنزاهة لكي يقبلهم الطرفان في حالة تشظي العلاقات وتوترها إلى ابعد حدود التوتر والعدائية.

أما أن تكون الشخصية المعنية بالمبادرة مجرد مقاول سياسي يجد في المناقصة الفاسدة فرصة لتحقيق طموحاته الشخصية – إن كان فردا أو دولا ومنظمات وأحزابا وغيرها – باعتبار أن في اللعبة السياسية القائمة على عالم الأرباح والمخاصصة يكون المقاول السياسي سواء مقاولا بالباطن أو مقاولا – قادرا بشكل مباشر على انتزاع تلك المناقصة بطرقه المتلوية، باعتباره يتمتع بتاريخ طويل من المنعرجات المشوهة في طريق العلاقات؛ لهذا يحاول المقاول السياسي كوسيط جديد في عالم السياسة البحث عن صيغة جديدة لنهج المقاولة الذي اعتاده سابقا.

فبعد ركام الأتربة عليه بحاجة الى نفضها عن قميصه المتهل، بعد أن عاش ردحا من الزمن تحت سقف الكهف المنسي المغلق ولعل جملة افتح يا سمسم – بتلك المبادرة – تفتح له بابا واسعا يقوده لمفتاح جنة الدنيا.

كثير من الوسطاء السياسيين لا يتمتعون برضا الأطراف المتنازعة، وقليلون هم من يكونون طرفا مقبولا بين الطرفين المتفاوضين أو خلافه، بسبب تمتع صاحب المبادرة أو وسيطها المرغوب غير أن إلى جانب النزاهة والمصداقية ضرورة تمتع الوسيط بالكاريزما ولو النسبية، فبعض ومعالجة أزمة حادة ومستفحلة تصل أحيانا إلى حد إراقة الدماء، فتتطلب في الحال مبادرة نزيهة لحقن دماء المتقاتلين.

طرفان نزيهان في النزاع والخلاف طرفا ثالثا يطرح صيغة ومبادرة للوساطة، وهو شخص ملفه مدموغ برائحة الفساد، هذا إذا لم يكن ملفه بالكامل لدى القضاء ومتهم جرما بالفساد ولكنه خرج بكفالة من المحكمة ووساطة من قوم طيبين لكونهم من بطانة شبيهة له بالفساد، ولكون المجتمع الفاسد يفرز طابورا من المفسدين، وبطانة محصنة بأخلاقية الفساد.

كما أن الوسيط الفاسد لا يمكن أن يقبله احد الطرفين، واحد فاسد والآخر يتمتع بالمصداقية لهذا سنجد احدهما لا يعارض على ذلك الوسيط، بينما يرحب به القرين بكل رحابة صدر، والعلة الكبرى عندما يجتمع طرفان فاسدان في نزاع ما نجدهما يرتبكان في شكوكهما وريبتهما بقبول وسيط فاسد يشكل مثلثا لا رأس له ولا قاعدة، لمعالجة مبادرة بدت في الأفق ضبابية ومتشائمة منذ ولادتها، ويرى الطرفان في وسيطهما نوايا الانحياز والتحيز وفق منطق المقاول السياسي، وليس القاضي السياسي حيث إن الفاسدين يفضلان نزيها ليكون وسيطا عندما تطرح مبادرة تستهدف المصالحة والتقارب وإيقاف حملات إعلامية وعدائية شعواء.

فمن الضروري لكي يكون جوهرها مسعى الخير والصلاح وفك رقاب العباد من الصياح، أن يمسك بخيوط الخلاف بين الطرفين شخصية لها من سمات الكاريزما الإدارية والقيادية في فك مغاليق اعقد الأزمات. لهذا وجدنا الأمم المتحدة تبعث بأشخاص من نمط الأخضر الإبراهيمي لمناطق تتميز بسمات معينة تتناغم مع طبيعة الوسيط والأطراف المتنازعة لاستقباله دون مشاعر الخوف والشك من تبدل قبة ميزانه كأطراف إسلامية وعربية وحتى دولية مثلما يصبح نيلسون مانديلا الشخصية الأكثر احتراما بين الأطراف المتنازعة، فهو وسيط محايد وعادل يشهد له تاريخه الناصع، ولن ينجاز لقضية لا يراها كمقاول سياسي، بانتظار أن يجني ربحا طارئا من مقاولة مغشوشة في الاسمنت والتراب، وتصميم عبث به مهندس رخيص في مهنته وضميره لكي تتناقل الأخبار خبر انهيار العمارة في السنة المقبلة.

لكم فشلت مبادرات تاريخية كان وسطاؤها طارئين على حالات بدت في حينها بحاجة إلى وسيط فعلي لم يعد خارج المسرح السياسي، بل وليس بإمكان الوسيط الذي خفت نجمه وعتمت الحياة من ضوئها على جانب من وجهه وتاريخه، حتى كاد يكون نصف مرئي، ومقبول أن يدير بجدارة لقاء بين أطراف في إمكانهم استبداله بعشرات موجودين في مناخ المقاولات السياسية الرائجة هذه الأيام.

انتهى زمن الوسيط الطيب في حارتنا الشعبية عندما تنشب الخصومات فيتدخل بمجرد جملة واحدة «وسعوا الصدر يا جماعة الخير» فتبدو سحرية مفردته يا جماعة الخير مثل شخصيته المؤثرة، ففي أزمنة مختلفة كانت هناك كاريزمات شعبية تبادر وتتحرك وتعالج وتفك اعقد الأمور لكونها وسيطا حقيقيا، بلا ثمن لوجه الله، كما يقولون، وإذا ما تعلق صاحبها بكلمة الخير فانه بالفعل رجل يسعى من اجل الخير، فلا يوجد في قاموس مثل أولئك الرجال مصالح مستعجلة ومبتذلة كالمقاول السياسي الباحث عن ارباح بالباطن «والباطن هنا يوازي مصطلح الكواليس والفناء الخلفي» وكم كان الباطن السياسي به من الخبائث أكثر من الشفافية والنزاهة في تلك الوساطة والمبادرة المشهورة له.

الحل السلمي هو الممكن والمتوفر حالياً

أحمد البغدادي

لكم فشلت مبادرات كان وسطاؤها طارئين

بدر عبدالملك